

[illegible]

والقض مع الشروع ثابت مروج دون وروادوب من شريك لا يجوز يعني لو وبت
 احدها شريكين فبعض شريكه ما فيها يحل القسط لا يجوز عندنا الصواب وبت نصف
 الصواب وبت نصف وبت ثم ان ابا ابي باع ما وبت او نقدى وكرهه وقف الاصل ان
 يجوز بغيره ولو بالموهوب له لا يجوز بغيره لانه لا يملك ثم قال ان يسهل المشايخ فيما بينهم
 لا ينفذ الملك وان اتصل بها القرض وبت قال الطي وبت وذكر قصاصم انما ينفذ الملك
 وبت نصف بعض المشايخ ثم انما رغبانه وبت السراجيه وبت يفتي من القصد او اذ وبت
 الا انما شريك القرض وبت نصفه وبت الملك لها قبل القرض وبت يكون نصيبها
 وكما وكرهه القضاوي الصوري وقال يفتي وكرهه القدة واليه القاسم يفتي
 لا يفتي اما لا يشبه الملك فهو موهوب له باليمن هو المقتضى وبت فدايد مرض المشايخ
 اليه القاسم يفتي الملك باليمن وبت يفتي من انما القسط العليا رجل وبت شريك
 وسلك اليه ثم اراد الرجوع فقال الموهوب له قد بعثنا من فلان القاب لم يصدق
 وبت يفتي اليه فانما ما والمشتري وبت في اقرار كان له ان ينفذ القصد من
 الموهوب ولا يفتي له من الموهوب له فيكون الموهوب له يفتي به بين اثنين ثم انما يكون
 عند كل واحد منهن مخرجه بمقتضى ما يفتي به في يات بالحق فلا يحل فضل الدين لا يحل
 وان جعل في حله الا ان يملكه صاحب المفضل فبعض ثم يفتي في حله لا يحل الا اذا
 يفتي بالمشايخ فيما يحل القسط فلم يكرهه والثابت بين الدين وان يجوز والى كان شريك
 في قسمه الا انما من الموهوب له رجل وبت لا يفتي القصد والى والدار مشغول به
 انما انما يفتي لان الشوط بين الموهوب له وكونه الدار مشغول به يفتي بالحق لا يفتي
 فبعض الموهوب له من القضاوي القضاوي يفتي به لانه اذا وبت واره من ابيه القصد وبت
 الموهوب له يفتي به وهو ما يفتي به عليه القضاوي من انما يفتي ولا رجوع في اليه في
 عشرة مواضع احكاما في ايات الموهوب له واما في اوقات الموهوب له واما في
 اوقات الموهوب له في ايات الموهوب له في ايات اليه في نفسه كما يفتي بالحق
 فبعض واره انما كانت صغيرة فبعضت او كانت كبيرة فبعضت وكونه من القصد وبت
 رادوا اليه زيادة من قبل الموهوب او يفتي بغيره بالحق كما يفتي به
 فبعضت من اليه من اياته المفضلت ما لا يفتي به الموهوب في الاصل
 مثل انما يفتي به الموهوب له في اياته فبعضت وبت الموهوب له في اياته
 وكونه كذا في جميع اوقات من انما يفتي به واره وبت يفتي به في اياته

بسم الله الرحمن الرحيم

فقد جازت الامور على ما ينبغي من الاستعداد او من السيرة لانه اذا وقع رجل في حال نقص
مخارطة ونقصها به فكلت الامور في يده ضمن المحتار رب حصة الهية لان هذه هي
خاتمة لا يملكها المحتار فيها كمثل القصد وهي ليست هناك للموحد بل هي بالقبض
اختلق المحتار فيه والمحتار ان لا يشب فانه ليس بكونه بالجميع لانه لو ذهب نصيب
واحد من رجل ويملكه الله فباعتها الموحد به لم يكن انما راجع الى ان لم يملك لانه
الطلب البيع بعد التسليم من الاستعداد به المحتار فيها كمثل ما يكون له ان كان
غير كنهه او غير شريكه من جهة جرة جرة او اذا راجع ان يفصل بعض اولاده
في الهية في حال الصحة روي عن الحنفية راجع اليه فانه لا يملك ان يفصل
بشيء من اداة فصل له في الدين فان كانا سويا بكونه بكونه او كونه من المواتع
وعن المالكيين راجع اليه فانه لا يملك ان يملك من امواله او من اموال غيره بل يملك في بعض
المواضع ان يملك الفصل في اداة جرة فانه لا يملك وان كانا سويا بكونه بكونه
لا يملك ان يفصل ذلك وان كان له ولد فانه لا يملك ان يعطيه اكثر من حصة
كل واحد من قبله على العصبه من حصة الفقهاء وانما اداة الفصل كما تولد
والارث والفقهاء لا يملكون الرجوع وسنة لا يمكن ان يملك في الامم ووجهها كمال
رواية البيع لان الله يوجب اليه الربا لا يملكه مقدما فانه لا يملكه من الموهوبين
لا يملك الرجوع من التمسك به ولو كان يملك الصدقة لا يمكن الرجوع وان التقى
على عيشه من امواله الزيادة الفصل كما تولد من المحتار في الامور لا يملك
الرجوع فلا يرجع في الولد واصل ان شاء وغيره يملك الرجوع فانه يملك
لم يملك وادعى العبد المرحوم والرجوع يملك به كما ان كان اجمعي او اجمعي فجميع
او اجمعي يملك الرجوع من التمسك به ولو ذهب الفقهاء من الرجوع كما في الصدقة
من الكفا لا يشب في الهية بالصدق قبل القبض فانه لا يملك الرجوع في الهية
منها الموت ولم يملك من مات قبل الهية لان الهية في مرض الموت والكلالة
وضم كنهها به بحيث ينفق اليه القبض ولم يملك من الكسرة غير من مرضه
او كما ان الهية وضيم من الكفا ولا يقع لوارثه بقوله عليه السلام كما وصفت
لوارثه الا ان يجره الوارثه وسنة ملكا قبض الموحد به له في القبض بعد اذن
الواحد جان استحقاق وان قبض بعد الاشتراك لم يجر الا ان ياذن لاولاد
في القبض والقبض ان لا يكون في الوجهين لان القبض يفرق في ذلك

حيث

الواجب والمصرف في ملك الغير لا يصح الا بالاذنه ووجه الاستدلال ان القبض كونه
بغيره لا يقبل ما يشترط توقف الملك عليها فكيف ان الواجب منه يكون شلطا على
القول فكذا يكون شلطا على القبض الى حاله بالقبول والقبول ينفذ بالقبض
كذلك انما ينفذ له ولو شاء هذا القبض لا يصح في المجلس وفي غير المجلس او لا يرد
لذلك لا ينفذ له بل لا يصح من الكفاية ولو ادعى اليه ثم برهن على الشر او قل
لم يقبل حجة في اليه ما شترتها لم يقبل اليه لان ادعوى اليه في وقت اقرار
منه ملك الواجب في ذلك الوقت ثم ادعوى الشر وقتل ذلك يكون حجة من
ذلك الا ان كان كفايا فلهذا لا يمكن من اثباته باليمين ثم لا يصح حجة المشتاع فيها
يقتل القصد من رطلين او جماعة جندها صحت في هذا الى منتهى راجح فاصلة غير طاعة
حتى تغيب الملك عند القبض بالشيوع من النظر فليس ما يقع اليه وتامها بالالاع
وغيره طرق متوهم له ما يقع عند المقتدر راجح طاعة امامه احكامه والبرهان به
على المعنى به وان ذكرت لهذا الصفة والبرهان القدر صدق وان ذكرت لغير
اليه واحد الصفة فان كان يدكر ويراد به الا ان يكون كفايا واحد منها ثم عام
في كفاية احكام حكم الشيوع وحكم اشتراط القبض وحكم الرجوع اما حكم القبض فانه
على خلاف كفايته في عدم حوان لا يصح الشيوع عند المقتدر فيما يقتل القصد واليه
من القصد من كفايته لا ينفذ له وقت ادعائه لغيره والقبض اليه عند القبض لا ينفذ
فكان اليه وقت بواحد حصة فلهذا كذا في اختلاف الاصل لان الموهوب قد
مستعد و هذا هو الصحيح من القصد والصلح فالما في الاصل ولا يكون فيه المقتدر
ولا صدقة الا مقبوضة فاد اقصت حازت من الثلث واد ايات الواجب
قبل ان يتم مطلقا يجب ان يعلم بان ينفذ المقتدر منه مقدار نسبت بوجهه وانما
من الثلث ما كان له ثلثا ومنه ولكن من الورثة ينفذ بال المقتدر وقد ينفذ اليه
حينئذ ينفذ به بعد ما جعل المقتدر له وهو الثلث واد اكان هذا المقتدر حصة
عند المقتدر له ما ينفذ اليه اليه ومن حصة من اربعة فليس الموهوب له قبل
الواجب ولم يوجد قبله من ورثة من كثر الفاضل والاصل ان ملك المقتدر
واستحقاقه ثبت بسبب مقصور على حصة المقتدر ولا ينفذ اليه اول مرض الموت
بيان هذا الاصل في المسائل من مرضي و يجب داره من رجل وسلكها اليه ثم مات
ولا مال له غير اصدار ولم يجر الورثة اليه ونقصت في الشافعي ثم سئل اليه

في

في

في اثنتي عشرة ولا استند ملك الورثة واستحقاقهم اليه اول الميراثين
 ان الهبة وصفت وثلاثا الدار ملك الورثة فصار الميراثين واحدا في الدار
 ثانيا معا بوجه ثلثا الدار ثانيا معا بوجه ثلثا الدار ثانيا معا بوجه ثلثا الدار
 ان الميراثين اذا اوجب جازية لم ير جلي وسلمها اليه الموهوب له فوليها الموهوب
 ثم مات الوهاب ولا مال له غير الهبة ولم ير الورثة الهبة ونقصت في الثلثين
 كان في الموهوب له ثلثا غير الهبة فورا في هذه الهبة الجوان في الورثة تسد
 ولا يقدر على حاز الموت وذكر جواب هذه المسئلة في هذا الوجه ولم يستند اليه
 اصحابنا وكان ما ذكر هو صحيحا لسلطة الهبة في الثلثين الباقية في مستألاكها
 يصح ان في مال الموهوب اليه اصحابا في سائر ملك اصحابنا ان حق الورثة وملكهم
 لا يستند على فقير وان الفقر لا يمنع من المخطوطة ولا يكون هذه الفقير لا تثنى عليه
 ولا تار من الترميم اذا اوجب وارث من اثنين لا يكون وفي لا يكون وهذه المسئلة
 على ثلثه او حصة ووجه ما في اشتقاقه هو ما اذا كانا فقيرين ثم شر الطاروي ولو
 ووب من اثنين ان كانا فقيرين يكون بالاجماع كما نص في في التمهيد في هذه المسئلة
 من المصدق في فقير بعد لا يضره ان لا ينفق في الترميم والاصل فيه ان
 الترميم في الصدقة لا يمنع لان المتبقي بالصدق ووجه الدلالة وهو ما في الهبة في
 بهاد ووجه الفقه فيهما اشتقاق الصدقة في فقير هبة والهبة لا يضر صدقة استقارة
 او كل واحد يملك بقدر حيل من التناهي اما لو قال هبة سكنى هذه الدار
 والموجب انما فقير ان تحت الهبة بالاجماع من الترميم ولو اوجب ما يقسم ليطين و
 فصار لم يجر خلافا لتمام الصدقة وذكر شيخ الاسلام سوا جواز هذه وان صدقة
 الهبة الفاسدة كغيره منها اذا اوجب الاثنين شيئا يملك الصدقة فاذ انفق وشت
 الملك اما قبل الفسخ ويكون مضمونا عليها وكذا ذكر في الصدوق في الصدوق وقال له
 ووجه في ذكر في الصدقة فانه الفاسدة مضمون بالقبض اما لا يثبت الملك للموهوب
 بالقبض هو الميراث والصدق الفاسدة كالهبة الفاسدة لا منه والاصل في حسن
 هذا المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الوهاب يمنع تمام الهبة لان القبض شرط
 الاشتغال فكذلك الوهاب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثله ووجه هذا انه تمام
 لا يكون ولو اوجب لتمامه فوان كان في هذا الفقير ووجه في فقير في ثلثي
 فقير الدين لو قال لرجلين هبة ملكا فخره الدار فلهما نصف وهذا نص

ما زالوا قال لا صدق دهن كك نصفه وهذا نصفها لا يجوز ثم انفس السيرة الكسيرة
ان شوه لا تلك كك وبشره فانه او غيره وفتح اليد بفتح لا صلاح الجرم فاصح ثم
يروى عنه السيد بفتح الحاء شقان بدفع كل واحدة منها لصاحب الشيا وفتح رشوة
لا يشتت تلك فيها والمدافع استر ولا في مفسدة المعزى عليه امره في بيت
اخرها فاما ان بدفعها حتى يدفع اليه وراهم فدفع وشره بها يرجع ما دفعها
رشوة ولا يفتق على معتدة العز على الجميع ان يشرها بعد مدتها ثابت ان يشرها
بعد مدتها فان بشره في الاتفاق الشرع يرجع بما اتفق والا فلا يصح ان لا يشر
كذا قال السيد الشهيد وقال الاستاذ فخر الدين الاصح انه يرجع عليها ودين
نفسها او لم تشرها رشوة ولا اكلت حده فارجع اليه مثله كما ابراه من
المر من بفتح هاء عند السلطان لا يبراه وهو رشوة ولا ابي الاضطرار عند امره
فقال لما ابراه من من هجر فاضطج ملك فابراه وفضل بذر الان ابراه للشر والبر
ابا ابراه قال في السيد وسلم بها وداها هو كذا في ابراه الاول لانه مقصود
على اصطلاح المهر والصلح المهر من عليه وانما في ذلك قال فيا هو مستحق عليه بعد
الرشوة ثم اتفقا في السيد في كتاب الاضطرار وسئل ابو بري عن بعض المسلمين
ابى سمكاهن يتولي من على البر والسك او عليه او حلقه او حلقه من يتولى حلقه السك
الطيب لم قال في رشوة قبل له وكذا كك حال في الرشوة بل هوهم الاضطرار
يشي ما اخذونه فقال هذه رشوة كذا **سبب** لا لا حاشا في رشوة الطلبي و
قال الشيخ الامام انما كك في شره ان تلك مفسدة وتلك تدين وكل وجه وجهين
اما ان يكون بديل او بغير بديل فذلك انما هو بديل هو البيع وتلك العين بغير
بديل هو الهبة والصدقة والوصية وما اشبه ذلك واما تلك المفسدة بديل هي الاكراه
وتلك المفسدة بغير بديل هي العارية ثم عقد البيع عقد معتد على الامام والتوقيت
بطله وعقد العارية عقد على التوقيت والامام بطله وعقد العارية عقد معتد
فلا يجوز الا ان يمان البديل من كل ايمان من العارية الا بغير المشر كماله كذا في
من غير مفسدة مفسدة عليه فده واما كك مفسدة هي كك التوب يد في العارية كطريق
او بطله والتوب في الرشوة فترق او خربت المفسدة مد الملاح ومفسر حال هو
خاسر عند الله ثم في المفسرات في العارية والعقري وكذا الامام خواهر زاده في
شرح المفسد في اخذ الفضة بقوله لا يصح راجع في الاجابة المشر كماله كك عليه

[illegible]

والى هذا يشهدنا المأثورات وقيل الصحيح انه يجب اجر المثل في ارجاس المثل لانهم
 يقضون ان يرضوا من وقوع الدار ونحو الاجرة التوسل الى القرض فما رضى باسقاط
 ما كانا المستقرض واخذ في ذلك اجره فربما يجل في ذلك الموضع كما في اجرة فائدة
 سرائر المثل وسئل ابو بكر عن رجل استقرض ورأى له وسلم به المقرض فماذا يصنع
 ويستعمله في غيره من غير ان يرضى عليه الدار اعم وسلم المقرض انما ارجاسه ففقد
 الدين ما يقول فيه قال المقرض فما من يقضيه انما يصحبه لان ارجاسه المقرض
 يشترط اجارة فائدة فان استعمله عليه فمضاه ومن استاجر ما راو ثوبا يلبس
 ويبيع المثل اسرا فيختلف فاد افضل يكون مما لهما قالوا هذا بمنزلة رجل استقرض
 من رجل ورأى له وسلم به المثل وانما لا يصح ان يرضى به اجارة فائدة ولا يكون رضاء
 من المثل فما في ذلك الكسبي قال في الدين وعليه الفتوى في الفصل في الفصل
 واختلف في رضاء في مختلف المقتضى الى التمسك ان استاجر دار من اثنين ثم مات احد الا
 انقضى الاجارة فمضى من الميت وجب في حصة الحي وكذا ان استاجر حيطان فمات
 احد مما في حصة الميت يبطل رضاء في حصة الحي بغير رضاء في حصة الحي ولو
 رضى الموارث ولو كتب ان لا يكون الاجارة بغير رضاء من الميت في حصة الحي وهذا
 على ان رضاء في حصة الحي لا يكون الاجارة بغير رضاء من الميت في حصة الحي وهذا
 جميع الموارث ان في حصة الحي لا يكون الاجارة بغير رضاء من الميت في حصة الحي وهذا
 فتوى السبع والاشارة والاجارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة
 واما التمسك في فتوى المثل عن الموكاة والجرعة المبدية والرجعة فانها لا تنطبق
 اذا قال لا فاعبار عند ميت عبيد في اشياء لا يملكها الا في حصة المثل ان اشترط
 ملكه انما كان قال ميت ان كان كذا فما بيع بالمثل سواء كان نافع او ضار او كيف
 كان انما خورقة في ان يقول ميت ان رضاء في حصة المثل في حصة المثل كالمثل
 بيع اذا لم يكن مال واجبا بيب القرض بان قال ان كان مال انسان ميت كماله
 زمانا وادوم مع انما جلي من المنقوضة لا يضمن الدين والاجر المترك ان غاب
 منه او ملك قبله بالاجر المترك لانه لا ضمان بالاجر انما ضمان في غيره مما تضمنه
 ولا ضمان في حصة المثل في حصة المثل ولا في حصة المثل في حصة المثل في حصة المثل
 وهذا انما في حصة المثل في حصة المثل في حصة المثل في حصة المثل في حصة المثل
 فعلى نفسه فلهذا لا يضمن من المثل في حصة المثل ان المثل في حصة المثل في حصة المثل

بمنزلة على وقوعه لان غاية التوقف انما هو بالاجارة فلا يخفى ولا يجوز ان الاجارة
تنتهي بمقتضى الوقوف لا بالملك وكذا لا يمتنع الافعال عند ان ينتهي من ملكه فلا يخفى
للمحمد وان ما صح بالاذن ابتداء وصح بالاجارة انتها ركنها اذن انتها وركنها انتها
رجل استجر ارضا لزارعة قرب النهر الا عظم وقبر من السبق كان وان يقع
الاجارة وان لم يقع حتى مضت مدة كان عليه اجرها اذا كان حاله حاله يكتفي ان
يتم له بجلته فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك لوجه من الوجوه فلا اجر عليه
رجل استجر ارضا ما تقطع بها وان كانت الارض تشق باو النهر وما والمطر كذا
كان ان تقطع المطر انما لا اجر عليه من الظهور الى البر لو الى رجل استجر ارضا ما تقطع
بها وان كانت الارض ما تشق بها او ان رضى فلا اجر عليه وان كانت تشق بها المطر
ما تقطع ذلك فله ذلك رجل استجر ارضا ليزرعها فزرعها ما صاحب الزرع فله
ذلك او فرق فلم ينت فله اجرها لانه قد زرعه ولو فرق قبل ان يزرعها
فلا اجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع به التمسك به اجارة المشاع فابدية فيما بينهم
وحيث لا يقسم خلافا لهما فالتقوي على قولهما ولو اجرا احد الشريكين من اجتهادهم
على خلافه ومن ابي طاهر الدباس انه يجوز اتفاقا واشتراكا في الاجارة لا يقسم
اجارا كالاجرة كذا ثم تقاسم في نصفها او اسحق بعضها بينه في البقية من التفرقة
اجارة المشاع فاسد منها يقسم وفيها لا يقسم خلافا لهما فالتقوي على قولهما
ولو اجرا لهما لشر كذا من شريكه ما ربه في طاهر الدباس ومن اجتهادهم ربح انه لا يجوز
ولو اجرا احد الشريكين من اجتهادهم فلو على خلافه ومن ابي طاهر الدباس انه
يجوز اتفاقا ولو اجرا كذا ثم تقاسم في نصفها او بالاجرة احد بينهما في الباقي لا بأس
من انما يشاء اجارة المشاع فيها يقسم وفيها لا يقسم فاسد في قول احمد رحمه الله عليه
التقوي من عدة ائمتنا ومجا اذا سلم بقرة البقر ريسها فزرع في البقارة
او خلا في القرية فوجد صاحبها بقرة بعد ايام في اجارته لانه ان رضى اهل
القرية ما دخل البقرة في القرية لم يجب لا يضمن وان لم يملكوا او استلم اليها
فضمن من الظاهر رجل سلم بقرة اهل البقار ريسها فخرها والبلدية وزرع البقار
انه او خلا في القرية وطلب صاحبها فلم يجد ثم وجد بعد ايام فضمن في شهر
في اجارته وهذا وجهان ان رضى اهل القرية من البقار ان يظل البقرة في
القرية فله لا يضمن ما تقول قوله لانه اجري فله بحسب عليه الصانع الا بالطلاق

وان كانوا البقار بان ياتي كل بقرة ابل منزل صاحبها يعني لانه خائف من انما سبه
رجل سلم بقرة ابل بقار تسر عنها في الدنيا وزم انه روي بقرة واودعها في بطنها
فصاحبها لم يجد ثم وجد له بعد ايام في شهر في الجبانة قد غطيت فكلوا الكلبان اوف
فيما بينهم ان يدخل البقار في القبرة ولم يظنوا انه ان يدخل كل البقرة في منزل
صاحبها كان القول قول البقار مع جنيته انه دخل البقرة في القبرة فلا ضابط
من مختلف القصة ولو ان صاحبها من الضاحك عنده غلمان بلبهم وفهم رفقهم رفق
ان من باهر فاني فاحد منهم او عطي او سرق في بعض هذه الغلمان عليه وحي
في سنة ادم ضامن ولو ضامن في الرقيق يعني في الاحرار وكان الضامن في ذلك
في القارة ليس هذا هو الوجه لانه يعني ضامن في انما رعايته اخذ ضامن
فمن يكون الاجارة والعلوية وهو انه اذا كان بين احد الضامنين بحيث لا يفسد
اي مدة ثلثين سنة فالباقى بيع الاجارة فيهم ثم يجوز واذا ذلك ومن لم يجوز
الضامني الامام ابو جهم الامامي ولبعضهم يجوز واذا ذلك ومن جوز ذلك
الضامني في القصة فاحد راجع في رواته ابو جهم والشيخ الامام جهم
الدين انما ر عدم الجواز احرازه عن النبي والقبول من الضامني في القصة
وارا الي انما جاز في مدة لا يبيح الي تلك المدة غالب لم يكرهه في القصة
هذه الاجارة اخذوا فيها بينهم في فضل من احد المدة او كان سبب في القصة
بحيث لا يبيح الي مدة الاجارة غالباً انه على بيع هذه الاجارة فيهم ثم جازوا
لا يبيح ومن كان في الامام جهم الامامي ولبعضهم يجوز ومن جوز ذلك ومن جوز
الضامني في رواته يجوز ويجوز في هذه الاجارة الي مدة بين الضامين فيها في القصة
وب قال ابو جهم في واحد ذلك ولا يجوز اكثر من سنة في الاخر وفيه قولان
انه يجوز الي ثلثين سنة من اجواز رجل روي في مصر في قول رجل اذوب اليه
وخلصت مال فاذا خضعت فذلك من ذلك عشرة وراهم من تلك الدراهم فذهب و
او لم يجب اجر المثل في عشرة ما يقضي شرط فاسد لانه في معنى فطنة الخبان
الذي يوزون والتمهات من اتمانه وان وقع غم رجل الي غير صاحبها فاستهلك المذموم
اليه وازا رايه في ذلك ضمن الرامي ولا ضمان على المذموم اليه ولا يقبل قول الرامي
على المذموم اليه ان كان الرامي اثر وقت المذموم انما لا يذم المذموم اليه من القصة ولو
انما جاز واما معة للاستقلال سنة باجرة معلقة دون اجر المثل او توفيق ثم

سكنه سنن بلزم اجر المثل فما وراو كذا سنن لا المسبح في السنة الاولى من التمسار
فانه وفيه هو خط اذا استبحر لكر حل من آخر وراو في الفتاوى الملائمة او علما
م شهر افككتا شهرين فعليه اجر شهر الاول وليس عليه في الشهر الثاني اجر
كذا ذكر في عامة الروايات وذكر في بعض الروايات انه يجب عليه الاجر في الشهر
اخر في ايضا قال مشايخنا ما ذكر في عامة الروايات محمول على ما اذا لم يكن له دار معدة
للاستقلال لا في اذ لم يكن له معدة للاستقلال لا يثبت الاجارة في الشهر الثاني في
نفا ولا في ما ذكر في بعض الروايات محمول على ما اذا كانت الدار معدة للاستقلال
والعقد في الشهر الثاني ان لم يثبت نفا فقد ثبت عرفا وان ثبت عرفا كانت
نفا وفي الفتاوى الملائمة قال القدر الشافعي وبه يفتي من السراجية اذا سكن
دارا معدة لطلبه او ربحه او ربحه معدة للاستقلال من غير اشتراط ربحه الاجرة
في جواب المتأخرين وعليه الفتوى من التمسار في غير النفا اذا استعمله من غير
استجار فعليه اجر المثل اذا كان معدة للاجارة من غير اشتراط ربحه او ربحه
ولده او يفتي ففعل ومات من ذلك لاضمان عليه وان قطع عتقه اليه يجب
على الضمان الدية اذا لم يمت ونصف الدية ان مات لانه من ضامن امره
هدر وهو مطلق عليه والاخر معتبر وهو قطع العتقة من التمسار وان مات الموأجر
وسكن المسكن من بعده من شتم من قال عليه اجر ما سكن بعد الموت لانه ليس
لصاحب في السكنى بل في رخص على الاجارة ومنهم من سوي بين هذا وبين المسكن
الاولي قال المصنف ويخفى ان يظهر لان في هذا ما لم يظن ان الوارث بالتقوية
سواء كان معدة للاستقلال ام لم يكن لانه حذت اخضا فماتت بوجوب نفا في
الاجارة عند اخلافا فلتاخير ربح ما اذا كان مطلقا فيه لا يظهر له لم يظن ان
الوارث بالتقوية او بالتسار ام اجر او من ربحه او ربحه او ربحه او ربحه او ربحه
يرحم الله كل واحد منهما ان يبيع الاجارة عند تمام الشهر من التمسار ما شاء ولو
الموأجر فكتبتا المستاجر بالتسار في شتم من قال يجب الاجرة منهم من قال
هو صاحب في الشهر الاول بعد الموت ويلزمه الاجرة في الشهر الثاني في اذا طلب
صاحب الدار الاجرة قبل اذا سكن بعد الموت او انقصا رة هرة فلا اجر عليه قبل
الطلب وفي الكسري وافتوى في جواب الكتاب انه لا اجر عليه قبل الطلب ثم
بأنه اذا سكن بعد الطلب فعليه الاجرة فيما سكن بعد الطلب سواء كان في الشهر الاول

في الخصم

احدى الشرائع في هذا القابل يقول لا فرق بين الدار المعدة للجارية وغيره
 للجارية والاصح انه يلزمه الاجر اذا كانت الدار معدة للاستقبال على كل حال في انفس
 الامارات من اجر الدار وسكنها المستاجر عليه الاجر لان هذا ينبغي على تلك الاجارة
 قال فيصير غايه في الشهر الاول بعد موته لانه لم يوجد عقد الاجارة لانفسه
 فلا بد وانما هو بعد الموت لانه اذا طوي بالاجرة في الشهر الثاني فممكنه والقوي على
 القول الاول وكذا ان يموت المستاجر من باب النقص او اذا كانت الدار غير ممكنة
 المستاجر عليه الاجر لانه ينبغي على الاجارة وما مضى عليه القوي خصوصاً في مواضع
 احدها بعد موته في الشهر الاول لو كانت الدار غير ممكنة المستاجر ان يخلط المشايخ فيه منهم من
 قال يجب الاجر لانه ما مضى على الاجارة وليس يجب ما مضى منهم من قال هو صاحب
 الشهر الاول بعد الموت لان الاجارة انما يثبت بعد موته ولا بد وقد عدم الامر
 بما يثبت في الاجرة في الشهر الثاني اذا طلب صاحب الدار الاجر وقبل ان يسكن
 بعد الموت او بعد انقضاء العقد فلما اجر عليه قبل الطلب وانما يسكن بعد
 الطلب فعليه الاجر لا يسكن بعد الطلب سواء كان في الشهر الاول او في الشهر
 الثاني وهذا القابل يقول في هذا الفرق بين الدار المعدة للجارية وغيره
 للجارية وانما ذكر في استدراكه على ما مر والاصح انه يلزمه الاجر اذا كان
 معدة للاستقبال على كل حال في انفس الامارات من اجر الدار وسكنها المستاجر عليه
 في سكنه فيكون بيننا معدة لما ذكره فممكنه فيكون في هذا ما لا يخفى على كل من
 الشايخ وعليه القوي مما تقدم في وسيل البكر من قبله راجع الى
 كل شهر بجره معلوم فيمنع المستاجر وحلف امراته ومثاق فيها خادوا والمواجر
 اخر اجسام الدار وفيه الاجارة قال لا سبيل الى فتح الاجارة بغير موافقة المقيم
 والوجه له ان يوافق جهة الدار من انما انما في بعض هذه الشرائع في الشهر
 الذي يريد فتحها فاذا مضى هذا الشهر دخل الشهر الثاني فقد انقضت الاول
 ودخل الشهر الثاني في عقد الاجارة الثاني قد لا ان ان يخرج امراته اليه
 بما مضى في الدار وتبليها الى الثاني من الكبر في استاجر داراً من مدونه
 وقاضى بعض الدين بالاجر فاذا انقضت هذه ليس له ان يجلس الدار بما مضى
 من دينه ولو سكنها بعد من هذه الاجر عليه فيما سكن بعد من هذه وهذه
 انما رد في هذا في غير الدار من المخرجات فاذا فسد العقد وجب اجر المثل

جسٹس

بر

[illegible]

اجتمع روحه والارواح لا يكون اقرب منه فلهذا يدعى ويؤخذ به عند الموت واجمعوا انه اذا لم
 عليه من كائنه لم يندمج للموت واجمعوا على انه لو كان عليه من ظاهر كان الموت
 او كان من الموت لم يستأثره انما قلنا الا ان كان في حق ذلك الكلب لانه لو ارتفع
 حكم بالحي لا غير فان السيد على الحقيقة باقية وانما يرتفع حكم بالحي اذا لم يكن عليه من
 فانما اجتمعوا انه متى كان عليه من عالمي مجبور عن ابطال بده عالم غير ان ابد من
 ولو ابطال واسترا ونقض على الموت ذلك فكله الا ابطال حكم انما ثبت انما لم يكن
 عليه من ولا كان ولا تباطل ابطال نقض على الموت ذلك بشرط عدم ابد من لم يكن
 عالم ثبت عدم بده لم يثبت ذلك على هذا الاطلاق البهيح كونه عليه وليا فزوية
 بده كلب اذنه لانه لا يكون يمتنع بالجميع حكم ان اول الجور للموتى من الجور واسترا
 ما تده بشرط ان لا يكون عليه من كائنه السيد على هذا اولي من الجور انما دون اذا
 جوره الموتى اذنه بده حال فاقرب من بدن صحيح ويخص به هذا الحال انما يصح انما
 اقرب هو الجور فلا ينفذ اقرب على الموتى كذا اذا استرا حال لم يده ثم اقرب ان
 جرم الموتى لا يتطوع على من تبارك المنفعة من دفعه واسترا حال فاقرب لو اصاب
 فحق ما يده يصح وهذا من جملته من الجور بشرط علم اكثر اهل سوق لان العلم
 الكلي ليس بشي وسبب قيام اكثر مقام الكلي والاصل ان الجور انما يصح اذا كان مشغول
 الاذن ولا يصح اذا كان وده حتى لو علم بالاطلاق اكثر اهل سوق انما يصح الجور
 بالكل اكثر اهل سوق حتى لو جرمه السيد في اهل السوق او سلطان لا يجوز له ما عليه
 جاز وان ابعد الله في علم جرمه وان جرمه عليه في شئ بمحض اكثر اهل سوق حتى لو كان
 المقصود ليس عين السيد فحق كذا في السوق ليعاد جرمه عليه لا يجوز له المقصود بشرط الجور
 واسترا لانه لا يثبت في جميع الموتى مقام ذلك مقام جميع اهل السوق من السائق انما
 لا يصح الجور من اهل السوق على الجور ان الجور لم يعلبه من حق اذنه لم يعلبه او يقي
 السيد جاز في حق مقام نصا للمطرب والفرق في مقام ما دون بقى الاذن في حق السيد
 فان الاذن لا يثبت في الجور انما يثبت في السيد انما يثبت في السيد انما يثبت في السيد
 في السيد في الفصل الثاني عشر في ما دون الكلب السيد انما يثبت في السيد
 ومن الذي رده وطلب الوعد انما يثبت في السيد في ما يبيع السيد الا كلفه
 الموتى فرق بين رتبة السيد بين كسبه فان كسبه السيد يباح وان لم يكن الموتى
 حاضرا والفرق ان انتم في رتبة السيد انما دون الموتى دون السيد انما يثبت

[illegible]

[illegible]

[illegible]

11

فقد وجدوا في حكاية وقت الحضور في هذه المسألة

ذلك الى الاولدين والمولودين يصير معة ذرا او منه عليه ويون لانا من تحت كذا و
بنا الاخذ ونقصان في الدين فيكون في ذلك وتصرف في الفوائد بنوب قوم في ذلك
يخرج من المدة تصرف بهذا ان في هذا لا يشترط التصرف بنفسه عليه ومنه جميع
بما هو المصلحة الناس نفقة بابا والمسيحية في نفقة فيها وراهم الى جنة ثم روي به لانه نفقة
المسيحية لا يصير ادم الضمان الا بالكل والكل او ناسبه او جده يبر الا ان منه فان لم
تفرغ استأجر المالك في الصرف فان تفرغ رجعته في الاستحسان ان يبره في نفقته
ما نفق في المصلحة في دفعه اليه بالانضام واجب عليه من الشايعه فاذا ذكر المالك
فما هو رزاقه في كتاب الكفاية في باب العيس في الدين ما اذا اظهر ما يدرهم صاحب
الدين دفعه في الدين ناسبه او كثر ما يدرهم ناسبه في الدين رزاقهم بل ان ياخذ ذلك
بحقه لم يترك هذا في الكتاب فان اودرك في كتاب العيس في الدين وذكر فيه ضابطا
واستنبطنا في ان الضابط ان لا يكون له الاخذ لانهما يثبت في تحفظان وفي الاستحسان
وذلك لانها من ابناء الحقوق العشر اجب ما احصا الا انه لا يكون لصاحب الحق
المصارفة في ملك الزم لياخذ منه مئة مئة ولا ينفق في ذلك لانه المصارفة والملك
انما هو في نوب مئة حيث العشرة وانما يثبت لمن له ولاية البيع مال البقرة في الكفاية
وذلك لانها لا تصاحب الدين وفي الفصل التاسع عشر من كتاب استحيان
رجل في اخرون في فاضحه ما له مثل حقه قال ابو بكر محمد بن سلام يصير فاضحا فاخذ
فما صلا عليه وانما رانه لا يكون فاضحا لكن يكون مضونا او طرفي فاضحا والدين
هذا لو اخذ من صاحب الدين وفيه الى صاحب الدين اخذت المصلحة فيه فالدين
ان شاعرض الاخذ وانما ضمن الدين وقال في غير من يبي لا جبار له وصار جبارا
وما قال في غير السابق بالقول انما يبر عليه الفتوى ومنه في حقه فانت العصبية في حقه
انما لي في رجل في اخرون فاضحه ما له مثل حقه قال في غير محمد بن سلام يصير فاضحا
ويصير اخذ فاضحا عليه وانما رانه لا يكون فاضحا لكن يصير مضونا عليه او طرفي
ففاضل الدين هذا فلو اخذ من الزم غير صاحب الدين وفيه الى صاحب الدين اخذت
المصلحة قال محمد بن سفيان في غير المالك في رضى والاخذ وان شاعرض صاحب
الدين فان اخذت فاضحا الاخذ لم يصير فاضحا بدينه وان اخذت فاضحا بدينه صاحب الدين
صار فاضحا وقال في غير من يبي لا جبار له وصار فاضحا عليه الفتوى في المصلحة
فيهم مئة غير فاضحه او فاضحه في جنة او ركب وابنه او ساقها او فاضحا او فاضحا

فانما

عليها شأنا وكان ثوبا فليس هو وحقنا عليه الى ان يصير في اليه بالملك ثم لما كان
شيا من ذلك صار فاقبنا وبقرا صاحب من ضاقت من القسار فاشبهت في الدنيا في حق كان
استخدام العبد وحل الدابة فغلبا دون الملبوس في البسطة من التمدد في غلبه
لا يتحقق صفة الا كان او كبريا حتى مات في بيده لمحض ونحوه لا يضمن ولو كان صغيرا فاشبهت
صاحبه او فخره سجد او شتمه فبشر او قتل او جرح نفسه او قطع عضو او وضعه في البحر
فان له في الارض على ما قلنا صاحب من المصنوع وكره في غصب العدة من قال بغيره ان
ثوبه فقلنا فالضمان على الذي يحرق لاجل الامر الذي يصح بالامر السلطان او المولى
اذا امر عبده ثم انكره في كتمان الغصب في الفصل العاشر في الامر بالاطلاق او اذ
غيره ما قلنا في الفسخ فالضمان على الاخذ ولا يرجع له على الامر لان الامر لم يبع واما
الخصم لم يبع الامر فالضمان على فامور من غير رجوع واما ايجاله اذا امر المولى بالافقة
فان المولى المقتدر فيه نظر باعتبار الظاهر والضمان على ايجاله واما الضمان على الاخذ فانه
السعي في حجب الضمان على ايجاله في كل عند الفتوى والتمسك انه لا يجب الضمان على ايجاله
من القسار فاشبهت ولو قال عند السلطان ان فقلنا في ساجد او جارية حبيدة والسلطان
عنه ما قلنا فاشبهت بغيره من جميع المخرج في باب ابي يوسف راجع اذا سبي رجل فاشبهت المولى
او عند شتمه العبد فاشبهت بالافقة فاشبهت بالسعي بغيره من كتمان الامر
عند خروج و عليه الفتوى بغير المصنوع وفيه فتوى في ما قلنا في المولى في الفسخ
سبي بغيره من احد بغيره كذا اختار شيخنا المتأخرين منهم الفقهاء في حجب المصنوع
الملك عند الركن وغيره من جهة وميزته الموضع او اول سار في الاول فاشبهت
وذكر في السلام صدر الاسلام الميزه ووجه في قول الفقهاء في فصل انواع الغصب
وهذا الفصل واما اذا سبي المملوك الى سلطان في حق اخر حتى حرره السلطان ما لا ريب
في حق المولى انما كان فاشبهت ان السبي بغيره من قوله ان سلطان سلطان
فقالوا ان كان السلطان مودعا بارادة وتفرغ من سبي السبي بغيره وان لم يكن مودعا
في ذلك لا يضمن وقال غيره لا يضمن به من القياس سبي الاخذ الى السلطان بغيره من القسار
كما اختار شيخنا وهو بمنزلة المودع الاول السار في الميراث واما ما قلنا في قول
من قال ما ان السبي انتم ولا يضمن عليه من القسار وان غصبه اخر فاشبهت بغيره من قوله
مخرج وحقه فان لم يضمن الا في الميراث فاشبهت في الغصب لانه تعدد ابيها في
ما قلنا فاشبهت ابيها في الغصب كسب الشفعة من الميراث في ملك الميراث

مخ

هذا المشتري باقوا عليه فوجب عليه في نفس المسيح ثم لم يلبث في حق المسيح كما شرب والحق
ان كان ثانيا في حق المسيح فواجب عليه في حق المسيح كما شرب والحق
ما رجع عليه من حرمه في حق المسيح وكنهه بالحق والحق في حق المسيح
منه القسمة والحق في حق المسيح وكنهه بالحق والحق في حق المسيح
ان اصله في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
والحق في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
وهذا الحق في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
بما هو في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
سكنة في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
وان كان اصله في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
وان احد ثلث الشقا فليعلم ان الشقا في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
بهذا صار في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
شقا في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
ان باقوا في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
واحد في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
القديم دون الله وكنهه في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
ما رجع في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
جسده في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
والحق في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
بما هو في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
سكنة في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
بعد النظر في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
بما هو في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
والحق في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح
الذي في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح في حق المسيح

142

ثوران من الزهرة ولا يجعل مقدار الملوك مقدار ما يخرج من ران معا وان كان
 يخرج الى ذلك لانه كما يخرج بها هذا يخرج الى الجود بين قنوي الى ان لا تسامح
 ثم انما رانها ان كان العار بينا برجلين انما كانا فخذ احداهما قدر الضغط واخذ
 الاخر قدر الضغط ورفعا طرفا بينهما قدر السد من فذ لك جائز وكذا لك مودا
 اشترط ان يكون الطريق لصاحب الاول والاخر فيه حتى المردور فهو جائز قال الشيخ
 الاسلام انه لا يسكنه دليل على جواز بيع من المردور وان حصل ان في حوزة من المردور
 ران اثنين من الزهرة وبعض من ثمنها لا يملكه المالك لا دليل على جواز بيع من
 المردور وليس طريق حوزة هذه الثمنه موقوف او وقف ان كان الطريق كان موقوف
 على الموقوف اما من المردور فيه وقد جعل احداهما نصيبا من نصيب صاحب المقتضية فيقضي
 ثمنه حتى المردور وهذا جائز بشرط ان الطريق لا يكون ان يكون الطريق لولا
 ثمنه ولا يخرجه ثمنه لانهما لو اقتضا الكمال على هذا الوجه لكانا موقوفين او اقتضا
 البعض وهو قدر الطريق وان شرط ان يكون الطريق لصاحب الاول والاخر في
 قنوي الموقوف ولا ينفذ حق الوجه ولا الموقوف على الموقوف له وكذا في ثمنه بعض
 المردور على الغائب والمقر الذي لا وجه له لم يملكه له ولا اقتضا بينهم وبين صغير
 لا دليل له او غائب بغير قصد او قاض لم يخرجه الثمن الا ان يقدم الغائب بغير او يخرجه
 الوجه فيجوز لانه لا يملكه لهم على الصغير والغائب فيجوز ثمنه فلو تقدم على الجواز في
 ودولي الصغير وجاز له او اما انما لم يشرع الموقوف في ذلای الصغير والوجه اليتم ان
 يقتضا على الصغير واليتم ولا حصل به ان ان كان يكون رولای بيع له ولا يملكه الثمن
 ومن لا خلاف الاب ووصيه وحمد ووصيه وانما في ذلای نصيب الغائب لهم ولا يبيع
 مال الصغير فاهم الوجه فيقتضا ان لا يملكه ولو اشترى بعض شایع من حقه رجع بقطعه منه
 وخط يتركه قد بقوله من حقه لانه لو اشترى بعض شایع في الكمال يبيع الغائب المملوك
 في المردور في كسبه بوجه الصغير فيقسم هذه وغالا يزل حضاها على حقه ويثبت كماله
 ان وجه لا يكون وان حقه وانما قيل عند محمد وقال ابو يوسف راجح حازه بالجاره من
 المردور اذا اقسام للمردور لا يملكه الغائب وفيهم حضا والغائب لا ينفذ الجارة الغائب
 ادولي الصغير انما كان الغائب ادولي الصغير او يخرجه اليهم او يبيع ولو مات الغائب
 او اليهم والجاره ورثته عند الصغير روي ابو يوسف نفذ عند محمد لا ينفذ في
 حقه الارضين من مقام وكر قيل هذا اذا اقسام اليهم كما روي بينهم وفيهم حقه

[illegible]



[illegible]

بشرع الله هاء الاخرى ما يجب قال يجوز وبني السبعة اثني عشر اربع مائة مائة علم
والاول ساق ما راجع اليه اربع مائة بشرع اذن ما يجب او كما قال يطيب له ما راجع
وهو بشرع له رجل فصيل شجرة او نبتة او من به واحدة فصيل قيمة الفضة ما راجع
الراية يطيب له ذلك كذا هذا قال محمد بن مقاتل قال الفضة وذكركم حتى اركبوا وان كانوا
وضع في كفة ففعل كذا وعمن يقول لا يجب قطع كذا فانه من افعالها وان كان يوقد
نحوه ان كان حيا ولا يجب عليه ان يترك سبيل عمن وزج وارض غيره بشرع او نبتة يذبح
نفسه هل يطالب به كذا لارض قال نعم ان كانا لارض فجزا في تلك الفضة انهم من رعون
ارض الفضة فليست الفضة ارض ارضه او يرضه او يرضه او يرضه فذلك القدر المتعارف فليكن
رواية قال نعم اشارت في كتاب المزارعة من جوامع الفتاوى على وجه كذا وارض
معاينة او مزارعة ابلات ناوليك الاتان يا بشرع انما السبعة من احوال المعانة
وحيث كانا ركنين اشترط في كل واحد منهما ولا يمكن لمثلهم ولو قد راجعنا في ما لو
فيه انما يستاجر به ذلك كذا بعدا على ما وجد في سيرة بشرع وطوبى العبد في ذلك
ويذكر به ولا يفرض العبد انما ركنين في كرم الرضا لا انفق المدة ان فرسها
للمرغقان بشرع فاني للمرغقان وانما المدة المدة بشرعها وفسد كذا كذا
ولو على المدة فاني انما الذي اشترطها لا بشرعها وانما فرسها ما وانا للمدة كذا
للمرغقان انما يارة ففعلها بشرع ارضه ركنين انما كرم معاينة ولم يكن المدة
في القياس ان لا يصح فيه الاستحسان فيسقط كذا في المدة واحدة وانما ارض الارض
مزارعة والميراثين المدة لا يصح في الاستحسان في فرق بينهما كذا روي عن محمد بن كذا
ان يصح سيرة واحدة في وزج واحد كذا في المعاينة وعلية الفتوى في القياس ان الوكيل يبيع
الارض مزارعة او او فليكن او اربع او اقل من ذلك او اكثر بمحض
تتضمن به انما في فقه كان جائز انما هم جميعا كذا
مشرع الفقه ويحكي قال المدة كذا في فقه كذا اختيار وكذا اصطلاح او يقول وكذا
سيرة وزجها وكذا اختيار وكذا فقه قدر الاختيار لا يجل في كذا الاصطلاح
ومنى في كذا الاختيار يجل في كذا الاصطلاح ثم وكذا الاختيار ما بين الله
واللهين والله هو المدة وهو الميراثين هو المدة في كذا فقهها ورسنة في الفقه
وكذا كذا في الفقه والله في الاصل الفقه ولو كان يجب الله في او فقه فيها يجب الفقه
ويمكن تركه انما هو في الفقه في الفقه ان يقول بسم الله فانه اكبر

وذكر

وذكر غرضه ان يرد على من ادعى ان المستحب ان يقولوا بما يروون وادعوا لوقال الحمد لله او سبحان الله
والله اكبر ان اراءه التسمية قلت وان اراءوها عن الشيخ او التمسكوا بالشيخ والشيخ
فلا يرد عليها قال الشيخ بن الحسن والعلية وبنو ابي جعفر الصيرفي لا يروون بالشيخ في حق
العلماء وسطه وادعوا له وادعوا له اصل قوله عليه السلام الكوفة ما بين البصرة واليمن
ولا يجمع العمري والبروق فيحصل بالفضل انما رايهم على ابي جعفر وكنى من كل
سواء من حاشية الكوفة والحق بنحو ما تقدم حتى لا يفرح فوقي انما يفرح من الكوفة
انما ما حفظه اجمع الصيرفي لا يروون وادعوا له بسوطه وادعوا له الصيرفي انما ما حفظه
لان روايته بسوطه بغيره اصل فيها اذا وقع الشيخ فوقي الحق قبل العقد لا يفرح
وان كان قبل العقد بين البصرة واليمن فيمنع وروايتهم اجمع الصيرفي بغيره
لان على رواية اصل الشيخ الحق فوقي والشيخ قبل العقد لم يكن الحق محل
فلا يجوز ان يثبت روايته اجمع الصيرفي بغيره لا طلاق روايته بسوطه وانه مخرج
الخرقة ان الشيخ اذا وقع اجماع المقوم لا يفرح فوقي في حق اهل سرقة
فما يفرح في انما في بنية سبطه ففقط اجماع المقوم او اصل من يكرم الكفا
لا يفرح في غير هذا لان الشيخ هو المقوم ولكن ما ذكره في فوائد الامام
سقطت بغيره وادعوا له فانه سبيل من يفرح في بنية مقدة المقوم
في الصيرفي وكما يجب ان يفرح في اراسن ابو كل اسم لا قال به فوقي العام
ثم انما سبيل هو يفرح ويكره الكفا سوار بغير مقدة مما بين الحمد وادعوا له
الراسن ان المقرة ففقط اجماع المقوم او ادعوا له وقد وجد وكان يفرح بنية
الرواية من الشيخ ففقط قال ابو جعفر او اقطع ادعوا له المقرة او المقرة او
المقرة او المقرة وبنو جعفر لم يفرح ففقط وادعوا له من ابي جعفر
انما لا يفرح الا اذا كانت محل تفرح بوجوه الكفا ومن ابي يوسف انما لا يفرح
تفرح اكثر من يوم لولا ومن حمد انه اذا بقي من جيرانه اكثر من حياة ثم سقطت
او اذا جرح بل وادعوا له في المقرة في بنية مقدة المقوم قد يفرح في المقرة
مقرا رابعة وهذا يفرح بعد الشيخ او قطع الشيخ بنية وبنو جعفر المقرة
مقرا رابعة ففقط لا تقبل الكفا عند محمد وادعوا له يوسف واختلف الشيخ
الى جعفر في نفس المقرة انما سبيل في شرح ابي جعفر انما تقبل الكفا وفيه
الفتوى وادعوا له اهداية وادعوا له انما الذي جرحه الكلب المعلم وكذا على

الشيخ

مفتی محمد رفیع

[illegible]

على الالباب المدخلة من ولده المسمى علقا وعلما كغيره ووجه الالباب المدخلة من بابها
فانجب علقا من جهة النظر فاما يجب عليه ومنه والحق ما هو في المبدأ والاشياء بعد
ما وجد اهل المسجد ولم يعجل اهل البيت في اجراءه استسما لا ينافي مع ضرورة حق الوكيل
اكتفوه بها اجزائهم كذا على هذا حكمه وقيل هو جائز في نفسه استسما فاما انما كانه تعالى
شخص الا انه بعد ما انتهى هذا اذا انتهى من اجل من العرف ان الذي يجهل من جهة
الدين من جهة ما ذكر في رجلي من الذي لم يعجل فلم يكن الشك في ما ذكره
من انفسه ان يكونه غير نفاه عنو ايضاً من شدة كتمان من ان يكون من شدة العرف في
وما قد انه من حيث بقرته الا انه مكان او زمان فاما انما هو باجم الامور والمكان اجم
ويكون لا يتقاع بغير الاصلية ويكون بغيره بكل ما يمكن الانتفاع به مع بقائه من متاع
ابنيت كتاب الاستسما اسم الله عز وجل ان يعلم بان الله
بالحال الذي يارثه انما يات في باب المعاملات وكذا في الفروع فاما في اراي
في انما يارثه من ان من دخل على شريك رجل شريكه في بيعه ويدري صاحب المشتري
ما كان له ان يارب يودم المصروف والحق رايت داره او هو ليس وقد عليه في هذا ما وقطعه
ان منتهى ما يتوكل في ذلك ما كان وقطعه من ان من دخل في بيعه في هذا ما وقطعه
ان ان ربحه او خسرته انما يارثه من ربحه فلا بأس بقضه فاما انما من استقبل المسلمين
في هذا من دار الحرب فاشك في ان يعلم انهم عدواً ومسلمون فانهم يتوكلون وقد
روى في النسخة ابو جعفر السند والحق من ربا ومن استقبله فحين راى رطلان دار
شاهرا في هذا فوقع في باب رايه ان يري ما له فانه يعلم له فانه من رايه ان يبيع وان كان
يعلم ان لا يربح منه فلهذا انما اشارت اليه ان يبيعه فانه يعلم ان قصد الله
ان يبياع فلهذا يارثه في القوي من ان يبياع في يعلم ان من يبيعه جوده ون القتل او لا
يتزوج واشارت كذا في كتاب الاستسما ان اليه ان يبيعه ما وقطعه في رايه ان من دخل
في هذا من يري ثانياً يعلم ان يبيعه جوده ون القتل او لا يتزوج في هذا النسخة ابو جعفر
من رجل اقره رطلان اسرته ان يبيعه فانه يعلم ان يبيعه جوده ون القتل او لا يتزوج
بالسراج او بالشرية جوده ون اسراج فانه لا يقبل ولا يقابل جوده ون فلهذا من قول
كذا فانه يعلم ان يبيعه جوده ون القتل او لا يتزوج اسرته في القوي يعلم ان يبيعه جوده
جوده ون القتل او لا يتزوج ونهذه الحيل في كتاب اسرته من انما رعا في كتاب
النظر وانما يبيعه في الفضل ان يبيعه في المشتري في المشتريات وفيه لابي ابي يوسف

[illegible]

19

[illegible]

الشمس

في كل ما بعد والجلال ان كالا وكان والطبيب واما التوبة الذي يحصل لاي
بالاجماع لان الذهب والفضة مستهلكة ثم انما جرد في اجماع الصنف من ابي جعفر
انما كان يكره الاكل والشرب في الذهب والفضة والاولى ان فيها ما لو
وهذا اذا كان يستعمل الدين ثم لا يشبه بما اذا كان يصيب الدين ثم يستعمل
لا يابس به وكذلك اذا اخذ الطعام من فضة الفضة ووضع على الخبز وما يشبه
ذلك ثم اكل لا يابس به ثم شرح الكرخي قال ابو حنيفة لا يابس بالخبز المشوي اذا
كان اصعبا واصعبين او ثلثا او ربعا رواه بشر من ابي يوسف راجع ولم يكن
خلافا وذلك لان العلم تابع للشوب فصا كالحدي ثم الفضة كذلك الحكم
في العمارة في مواضع كثيرة ثم لا يجمع تلك في المتفرقات خلافا لشيخ طاهر المذهب
قديم كجميع في المتفرقات الا اذا كان حطو خط من غيره بحيث يرى كونه من ذلك
كما ذكر في جيب ما اذا كان كذا واحد مستينا كما نظر في الفضة فظاهر صواب
انه لا يجمع ولا يجوز مسح اليد على شيء لا بد من تارة وقال هذا يجوز على المندبل
الذي يوضع عند الخد ان لمس اليد به فقد كفى تقبيل عرس في ثيابه فقبض
بجوارحه بالمندبل قال نعم المندوب ما شئ هذا والمندبل ينجس بهذا امر المصنف
وقال انما المندبل التقبيل من الجلبوس طالع وكذا التقبيل من اللين والاستعمال لغيره
فحينئذ ان شئ من الاخطاب في المروج لا يدغم في العلم شئ فادفع والا فخر اقم
لان رشوة ومنه يجوز شرعي العطاء من غير من العباد واقبالها وقال من
اخذ ما فعل له ولا يخرج من كلفه بالاعانة في كسبه لا يجوز لانه فيه فسخ حاله ومنه
اتخذوا فضل من اخشى به كذا لانه فيه خوف ومنه اخف الا حرجه فرفعون واخف
الا يرضى خذ ما في اخف الاسود خذ العلاء وقد نصت بشر من كذا رافعا
يلج في رايك لا بد من اخافين ولا اهد ولا سمعت انه اسك وروي انه عليه السلام
اسك خفا ابيض واهدي خفا اسود وان قبضت وسمي من اباوي قال فان اردت
امرأة ان قبضت الثوب فليجها زوجها بعد ما كان يلبسها وكره في اجماع الصنف ان ذلك
مراحم لا يحل قال صاحب الكتاب وروي في ابو نصر محمد بن عبد الله باسناده عن ابي
سعد ان امرأة اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني لعل
وهو يفضي فاني خاف ان يتقوى الله فقالت يا رسول الله صل الله عليه وسلم اني
صنعت شيئا احب به الله قال اخشاك ان كذا ان كذا فقلت فقلوا بغيري

لقد

[illegible]

[illegible]